

اللقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens

snjt

تقرير

تقرير شهر فيفري

2018



تقرير شهر فيفري 2018

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

تقرير شهر فيفري 2018

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد:

خولة شبح

فاتن حمدي

محمود العروسي

منذر الشارني

ملتمديا:

طارق الغوراني

الفصل 9 من المرسوم 115 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر

يمنع فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفاف.

الفصل 10 من المرسوم 115 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر

للصحفي كما لكل مواطن حقّ النفاذ للمعلومات والأخبار والبيانات والإحصائيات والحصول عليها من مصادرها المختلفة طبقاً للشروط والصيغ والإجراءات التي نصّ عليها المرسوم عدد 41 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية المنقح بالمرسوم عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2011.

مقدمة عامة

تزامن شهر فيفري 2018 مع تواصل عرقلة الحصول على المعلومة من قبل ممثلي السلط الرسمية من أمنيين وموظفين عموميين ومسؤولين حكوميين ما يعكس سياسة التوجّه نحو التضييق أكثر على الحريات الصحفية خلال ممارسة الصحفي لعمله والمس من حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي.

وهذا المؤشر يدعم المخاوف من مزيد تعكر بيئة العمل الصحفي ما يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الإنتاجات الصحفية خاصة مع في ظلّ ردود أفعال قاسية أحيانا تجاه الصحفيين وصلت حد الاعتداء بالعنف الجسدي.

كما أنّ صمت النيابة العمومية برئاسة وزارة العدل يعطي مؤشرا غير مريح عن حدود استعدادها للتحرك التلقائي إزاء الاعتداءات المسلّطة على الصحفيين أو التسريع في التحرك في علاقة بملفات الاعتداءات الجسدية الخطيرة من قبل أطراف مختلفة.

وتأتي بوادر التراجع على مستوى الممارسة بالتزامن مع سعي السلطة الرسمية إلى وضع مشروع قانون يتعلق بهيئة الاتصال السمعي البصري يفتقر إلى عديد المقومات التي يمكن أن تضمن الاستقلالية الوظيفية والمالية والإدارية للهيئة وتناهى بها عن اي ضغوطات سلطوية و سياسية واقتصادية ومالية. كما لم يمنح مشروع القانون الهيئة الصلاحيات الكافية لدراسة وتقديم مقترحات النصوص التطبيقية المرتبطة باختصاصها ووضع قانونها الأساسي ونظامها الداخلي اضافة إلى عدم التنصيص على وجوبية استشارتها في علاقة بالنصوص الترتيبية.

ولم يدعم المشروع دور الهيئة في صياغة كراسات الشروط وضبط قواعد الاشهار، اضافة إلى المؤاخذات المرتبطة بتركيبتها. كل هذه النقاط دفعت الهياكل المهنية وقوى المجتمع المدني الوطنية والدولية إلى المطالبة بالسحب الفوري لمشروع القانون لمخاطره على تنظيم القطاع السمعي البصري وعلى حرية التعبير والصحافة وضربه لاستقلالية الهيئة التعديلية في مرحلة تشريعية انتقالية وهو ما يعطي مؤشرات سلبية من قبل الحكومة حول مدى التزام الدولة بتنفيذ تعهّدها الوطنية والدولية في علاقة بحرية التعبير والصحافة.

وبات من الضروري اليوم أن تفعل السلطة الرسمية تعهّدها المرتبطة بإيقاف العمل بالمناشير المعطلة لعمل الصحفيين، وضمان محاسبة المعتدين على الصحفيين من منظورها موظفين عموميين كانوا أو أمنيين، وعدم اللجوء لطرح مشاريع قوانين زجرية حتى تقدّم مؤشرات إيجابية يمكن البناء عليها لدعم الشراكة مع الهياكل المهنية وإيجاد حلول مشتركة للحدّ من ظاهرة الإفلات من العقاب، وتفعيل الحقوق الدستورية المكفولة للمواطنين في إعلام حرّ وتعدّدي وفي الحصول على المعلومة.

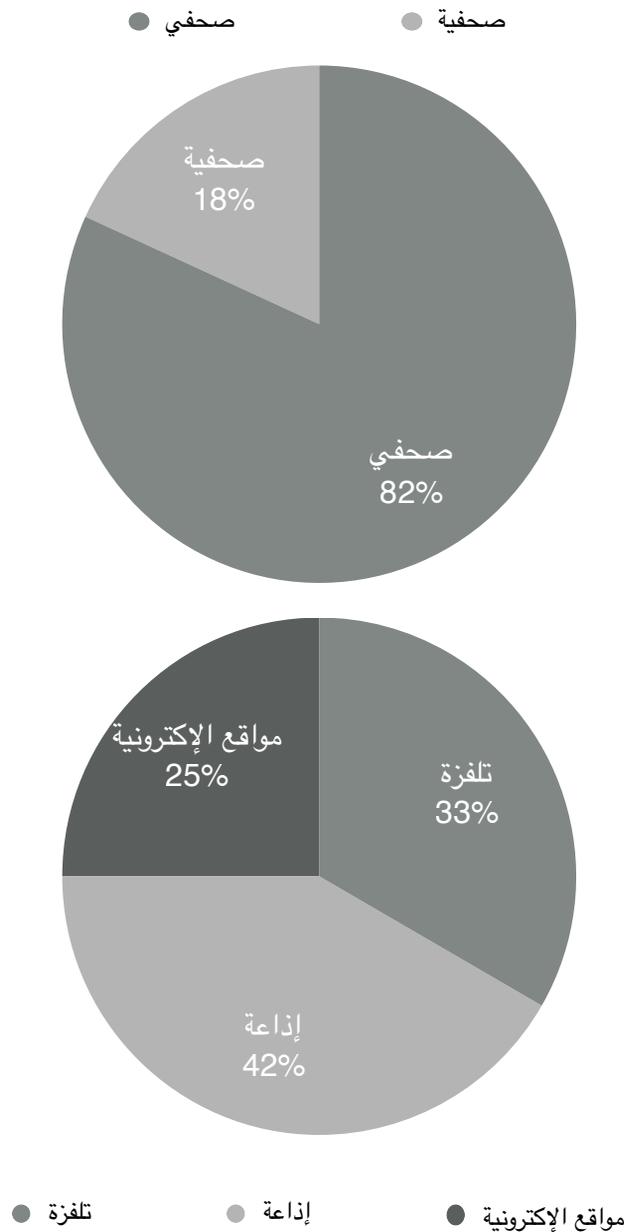
ناجي البغوري
نقيب الصحفيين التونسيين

اعتداءات شهر جانفي 2018

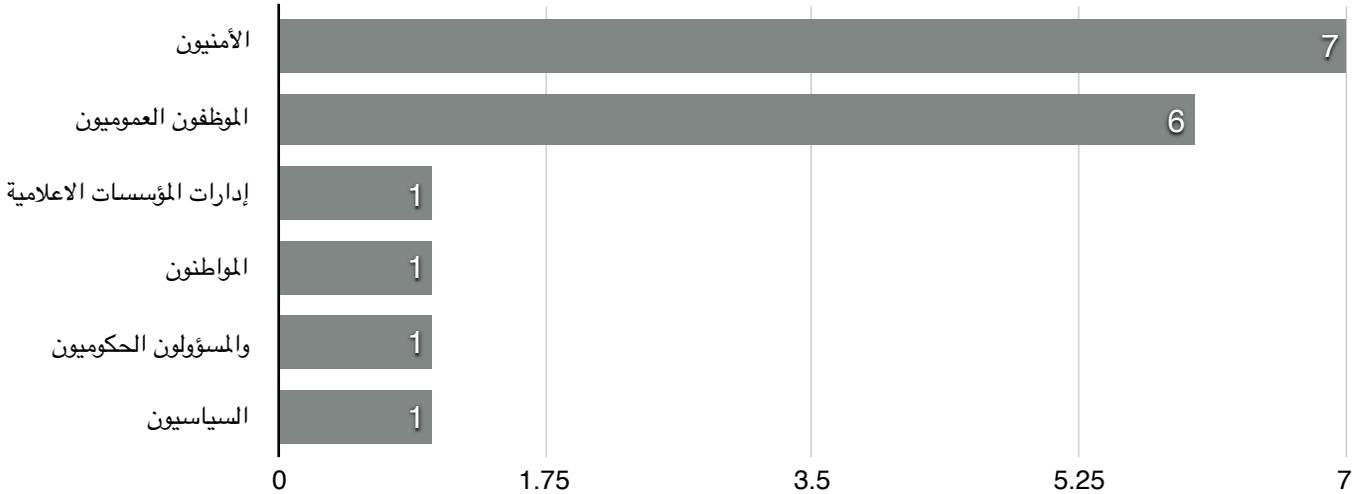
مقدمة:

تواصلت الاعتداءات خلال شهر فيفري 2018 على نفس الوتيرة، وقد سجّلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين انخفاضا طفيفا في عدد الاعتداءات حيث سجّلت 17 اعتداء بعد أن كانت قد سجّلت 18 اعتداء خلال شهر جانفي 2018.

وطالت الاعتداءات 4 صحفيات و18 صحفيا يعملون في 5 إذاعات و4 قنوات تلفزيونية وموقع الكتروني.



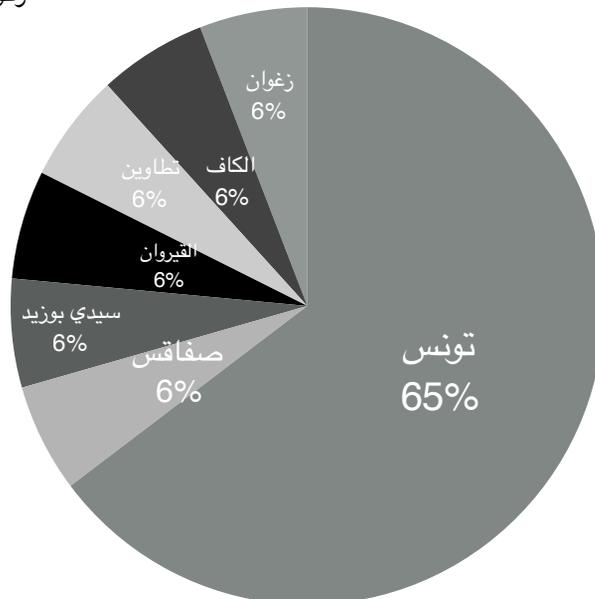
وقد تصدر الأمنيون ترتيب المعتدين خلال هذا الشهر بـ 7 اعتداءات في حين احتلّ الموظفون العموميون المرتبة الثانية في سلّم المعتدين بـ 6 اعتداءات واحتلت إدارات المؤسسات الاعلامية والمسؤولون الحكوميون والسياسيون ومواطنون المرتبة الثالثة باعتداء وحيد لكلّ منهم.



اللافت خلال هذا الشهر هو تواصل الاعتداءات التي تعرقل حصول الصحفي على المعلومة الآتية وتضعه في مناخ غير ملائم لممارسة المهنة وتحدّد مجال عمله حيث سجّلت الوحدة 6 حالات منع من العمل و6 حالات مضايقة. كما حافظ الأمنيون على لعب دورهم في الاعتداءات على الصحفيين في 3 مناسبات ولحق بهم سياسيون بحالة وحيدة. كما سجّلت الوحدة حالة صنصرة مارستها إدارة قناة "الحوار التونسي".

وقد تركّزت الاعتداءات أساسا في تونس العاصمة في 11 مناسبة في حين تفرّقت في كل من ولايات سيدي بوزيد وصفاقس والقيروان و تطاوين والكاف وزغوان باعتداء وحيد في كل منها.

● تونس ● صفاقس ● سيدي بوزيد ● القيروان ● تطاوين ● الكاف ● زغوان



حالات المضايقة تخلق مناخا غير مريح للعمل الميداني

تضع حالات المضايقة الصحفي في مناخ غير مريح للعمل ميدانيا وتصبح أكثر خطورة عندما تصدر عن ممثلين السلطة من أمنيين وموظفين عموميين ومسؤولين حكوميين، و رغم طابعها الوقتي فهي تآثر على نجاعة العمل الصحفي وتعكس إرادة رسمية في التضييق.

• تضييق أمني على إسلام الحكيري

• المكان: تونس

• التاريخ: 5 فيفري 2018

• المعتدى عليهم: اسلام الحكيري

• المعتدي: أمنيون

• الوقائع:

اعتدى أعوان أمن بفريق "الكبالات" لفظيا واستعملوا سلطتهم بطريقة غير قانونية ضد إسلام الحكيري بسبب حمله صفة صحفي بعد احتجاجه على تكبير سيارته.

وأفاد إسلام الحكيري لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "قامت شرطة الكبالات بتكبير سيارتي الراسية بنهج مرسيليا، رغم وجود بطاقة متساكن وتذكرة توقف صالحة كامل اليوم و

عندما توجهت إلى مكتب خلاص الخطاياو سألت الموظفة الموجودة عن سبب تكبير سيارتي رغم أنني لست مخالفا للقانون اتصلت عبر الجهاز بالدورية وأعلمتهم بالحالة، فسمعتة يقول لها باعتبار صوت الجهاز كان مفتوحا "هي سيارة ذاك الصحفي؟"

وأضاف الحكيري "عندما عادت الدورية حيث يوجد مكتب خلاص الخطايا، سألت العون المسؤول عن سبب تكبير سيارتي رغم أنني لست مخالفا، فقال لي "أنت صحفي اذهب وستحدث لاحقا ". سألته أن يشرح لي ما هي المخالفة التي ارتكبتها فرد بالقول "لن أزيل الكابلات وتفضل بتقديم شكوى وكال لي وللصحفيين الشتائم والاهانات. فقلت له أن رده يدل على قلة احترام".

ثم قام بالاتصال بالأمن وحلت بالمكان دورية أمنية متكونة من 3 أعوان على متن سيارة طلب مني أحدهم بطاقة تعريفني، ولما تعرف من خلالها على صفتي سألتني عن وسيلة الإعلام التي أشتغل بها وهل هي مكتوبة أو مرئية، فرفضت إجابته. بعد قيامهم باتصالات، اعتذر مني أحدهم، فتمسكت بأن أقاضي العون المعتدي الذي شتمني وشتم الصحافيين.



التعليق القانوني :

تعرض الصحفي إسلام الحكيري إلى إهانات وشتائم من قبل أعوان شرطة بلدية بسبب صفتة الصحفية وتم تكبير سيارته كذلك بوجه غير قانوني وخالف أعوان الشرطة البلدية مجلة الطرقات لأنهم كبلوا السيارة بدون وجه قانوني كما اعتدوا على الحكيري بالقدف الذي يجرمه الفصل 242 من المجلة الجزائية (باعتبار أن الأفعال لم تكن حال مباشرة إسلام لعمله الصحفي) وجاءت هذه الممارسات إثر الحملة التي شنتها نقابات أمنية ضد الصحفيين خلال أواخر جانفي 2018.



- مضايقة فريق عمل وحدة الإنتاج التلفزيوني بالقناة الوطنية في ولاية سيدي بوزيد
- المكان: سيدي بوزيد
- التاريخ: 16 فيفري 2018
- المعتدى عليهم: فريق عمل وحدة الإنتاج التلفزيوني بالقصرين التابع للقناة الوطنية
- المعتدي: أمنيون
- الوقائع:

ضايق أعوان بالحرس الوطني طاقم وحدة الإنتاج التلفزيوني بالقصرين وحاولوا منعهم من دخول ملعب سيدي بوزيد لتغطية مباراة كرة القدم بين نادي أولمبيك سيدي بوزيد ونادي حمام الأنف.

وأفا عبد الستار بوبكري المصور الصحفي ورئيس فريق وحدة الإنتاج التلفزيوني بالقناة الوطنية بالقصرين لوحدة الرصد "توجهت رفقة زميلي الصحفي رؤوف جباري إلى ملعب سيدي بوزيد لتغطية مباراة كرة القدم بين سيدي بوزيد وحمام الأنف، ففوجئنا بتغيير باب دخول الصحفيين وبتوجهنا للباب الجديد أعدونا من حيث جئنا حيث استظهرنا بالإذن بمأمورية وببطاقاتنا المهنية لكن دون جدوى حتى أن أحد الأعوان رفض طلبنا لقاء رئيسه في العمل فاتصلنا هاتفيا برئيس نادي أولمبيك سيدي بوزيد رشيد الفتيتي الذي مكّننا من الدخول بعد حوالي نصف ساعة من انطلاق المباراة".

كما اتصلت وحدة الرصد برئيس نادي أولمبيك سيدي بوزيد رشيد الفتيتي فقال: "فعلا قام عون من الحرس الوطني بتعطيل دخول الطاقم التلفزيوني للملعب، ولما اتصلوا بي مكّنهم من الدخول وما حصل تصرف فردي ناجم عن سوء تفاهم على ما أعتقد وسنعمل على ألا يتكرر مستقبلا".

الرأي القانوني :

قام عون حرس وطني بمحاولة منع الفريق التلفزيوني من الدخول الملعب لتغطية مقابلة رياضية دون سبب قانوني وخالف بذلك الفصل 136 من المجلة الجزائية الذي يجرم تعطيل حرية العمل كما يخالف الفصل 9 من المرسوم 115 بفرض قيود حالت دون حرية تداول الأخبار وتكافؤ الفرص بين المؤسسات الإعلامية.



- وزير التجهيز يضايق الصحفية أميرة محمد
- المكان: تونس
- التاريخ: 21 فيفري 2018
- المعتدى عليهم: أميرة محمد الصحفية بإذاعة "موزاييك أف أم"
- المعتدى: مسؤول حكومي
- الوقائع:

تعرضت أميرة محمد الصحفية بإذاعة "موزاييك أف أم" الخاصة إلى مضايقة من قبل وزير التجهيز والإسكان محمد صالح العرفاوي خلال تغطيتها ليوم دراسي أشرفت عليه الوزارة تحت شعار "نظام الجودة في صيانة الطرقات" بفندق المشتل بالعاصمة.

وقالت أميرة محمد لوحدة الرصد " حاولت الحصول على تصريح صحفي من الوزير بخصوص التقرير الصادر عن دائرة المحاسبات في الجزء المتعلق بقطاع التجهيز والإسكان لكنني تفاجأت بانتقاده للسؤال الموجه له ليتعمد فيما بعد إبعاد آلة التسجيل التي أحملها ليعتذر بعدها ".

وأضافت محمد "حاول الوزير في مناسبة أولى التهرب من الإجابة عن السؤال من خلال كلام فضفاض، وعندما أصريت على سؤال الصحافي انتقد ما اعتبره التركيز من قبل بعض وسائل الإعلام على الحديث عن شبهات الفساد مقابل التغاضي عن إجازات الوزارة "

وقد تحصلت وحدة الرصد على توثيق (صوتي) بخصوص الحادثة.

الرأي القانوني :

يعتبر وزير التجهيز مسؤولاً حكومياً ومن واجبه تقديم التوضيحات للرأي العام حول عمل وزارته، وإن تهرب الوزير من الإجابة عن أسئلة الصحفية وإبعاد آلة التسجيل من أمامه وانتقاده طريقة طرح الأسئلة كلها تصرفات مخالفة لمبدأ حرية تداول الأخبار والمعلومات ولحقّ المواطن في الإعلام المنصوص عليه بالفصل 9 من المرسوم 115. كما تخالف تصرفات الوزير حقّ الصحافي في النفاذ إلى الأخبار والمعلومات من مصادرها المختلفة طبق الفصل 10 من المرسوم.



- رئيس "الهايك" يضايق الصحفية السيدة الهمامي
- المكان: تونس
- التاريخ: 22 فيفري 2018
- المعتدى عليهم: السيدة الهمامي الصحفية بإذاعة "موزاييك أف أم"
- المعتدي: موظفون عموميون (رئيس الهايك)
- الوقائع:

رفض النوري اللجمي رئيس الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري "الهايك" الإجابة عن سؤال طرحته عليه الصحفية بإذاعة "موزاييك أف أم" السيدة الهمامي. وأفادت الهمامي لوحدة الرصد "انتهزت فرصة وجود رئيس "الهايك" بمناسبة مناقشة حول مشروع قانون هيئة الاتصال السمعي البصري، وسألته أن يوضّح للرأي العام قانونية أو عدم قانونية رخصة قناة الحوار التونسي، خصوصا أن الموضوع أصبح محلّ اهتمام الرأي العام إثر الأزمة بين النقابات والقناة. فتفاجأت برفضه الحاد الإجابة عن سؤالها. وقال اللجمي في تسجيل على تحصلت وحدة الرصد على نسخة منه " ليس هذا مجال السؤال عن الموضوع وأرفض الإجابة" مضيفا "عندما ندين الناس نصب وقتها صحفيين جيدين" في إشارة لمواقف الهمامي المتعلقة بعمل الهيئة.

كما اتّصلت وحدة الرصد بالسيد نوري اللجمي الذي صرّح أنّه "عندما طرحت عليّ الصحفية السؤال حول قناة الحوار التونسي، أفدتها بأننا نناقش مشروع قانون وأنّه من أجدى طرح أسئلة تتعلق بالموضوع "مضيفا " وعلّقت على مهاجمتها لي في صفحتها على الفيسبوك".

- التعليق القانوني :
من واجب أي مسؤول في هيئة وطنية إنارة الرأي العام حول أي موضوع مطروح لضمان حق المواطن في اعلام شفاف وحق الصحفي في الحصول على المعلومة من مصادرها المختلفة. ورئيس هيئة الاعلام السمعي البصري تم سؤاله في مجال اختصاصه وبالتالي كان من المنتظر إجابته حول الموضوع باعتبار حيازته للمعلومة دون الخوض في مواقف خاصة مرتبطة بالصحفي.



- مضايقة صحفي بباب بحر بتونس
- المكان: تونس
- التاريخ: 27 فيفري 2018
- المعتدى عليهم: علي بوشوشة المتعاون بقناة "العراقية"
- المعتدي: أمنيون
- الوقائع:

عمد أربعة أعوان أمن إلى مضايقة علي بوشوشة الصحفي المتعاون مع قناة "العراقية" الرسمية ومحاولة منعه من العمل والضغط عليه للتصريح بموضوع عمله على مستوى منطقة باب بحر بشارع الحبيب بورقيبة بتونس رغم استظهاره بترخيص العمل. وعند رفض الصحفي التصريح بالموضوع ، توجه الأعوان للضغط على المصور الصحفي أحمد الشعيبي لمعرفة الموضوع.

وأفاد علي بوشوشة لوحدة الرصد "كنا نعمل على تصوير تقرير على المدينة العتيقة بتونس لفائدة القناة "العراقية" الرسمية في منطقة باب بحر حين توجه نحونا أربعة أعوان بالزي الرسمي وطلبوا منا التصريح بموضوع عملنا ، فقمتم بمدّهم بترخيص العمل ورفضت التصريح بالموضوع" مضيفا " طلب أحد الأعوان من زملاءه منعنا من العمل إذا رفضنا الإدلاء بالموضوع و حاول آخر افتكاك الترخيص الذي قدّمته له طوعية للاطلاع عليه فرفض إعادته إلا بعد معرفة الموضوع".

• الرأي القانوني :

تمّ تعطيل فريق "العراقية" مؤقتًا في العمل إلى حين معرفة موضوع التحقيق الصحفي. ويمثّل تصرف أعوان الأمن مخالفة للفصل 11 من المرسوم الذي يمنع تعريض أيّ صحفي لأيّ ضغوط أثناء أداء عمله. كما يمكن أن يصنّف تصرف الأعوان بكونه اعتداء على سرية مصادر معلومات الصحفي، من خلال السؤال عن موضوع العمل الصحفي.



• مضايقة صحفية بمقرّ ولاية تطاوين

• المكان: تطاوين

• التاريخ: 28 فيفري 2018

• المعتدي عليهم: لامعة بن عثمان الصحفية بـ "إذاعة تطاوين"

• المعتدي: موظفون عموميون

• الوقائع:

تمّت مضايقة الصحفية بـ "إذاعة تطاوين" لامعة بن عثمان بمقرّ ولاية تطاوين من قبل الوالي عادل ورغي ورئيس الاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري وذلك بسبب تغطيتها لاجتماع عدد من معتممي الكامور بالسلط الجهوية.

وأفادت بن عثمان لوحدة الرصد " توجهت إلى مقرّ الولاية من أجل تغطية اجتماع جمع عدد من المعتممين بالكامور والسلط الجهوية الذي تأخر انطلاقه قرابة الساعة بسبب جدل وخلاف بين الحاضرين، وقد قمت ببيتّ خبر تأخر الجلسة في موجز الأخبار على الساعة الخامسة مساء وكان لي تدخل مرّة أخرى حيث أفدت بتواصلها دون الدخول في تفاصيل.

وأضافت بن عثمان "في انتظار انتهاء الاجتماع أخذت تصريح من الناطق باسم المعتصمين طارق الحداد ثم التحقت بالقاعة مقرّ الاجتماع طلبت من الوالي تدخلا في موجز الأخبار الموالي". وبعد حديث الوالي مع أحد الموظفين وجه لي الوالي لوما بسبب الحوار مع الحداد وأعلمني أن "ممثلي المعتصمين متواجدون داخل القاعة وليس خارجها رافضا مدي بتصريح" وهي نفس ردة فعل رئيس الاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري.

وفي اتصال وحدة الرصد بوالي تطاوين عادل ورغي نفى أنه قدّم موافقة للصحفية بن عثمان بالتدخل معها معتبرا أنّ ما حصل هو أنّه ارتأى عدم الإدلاء بتصريح صحفي لأنّ الجلسة في تقديره لا تستحقّ التغطية الإعلامية. مضيفا أنّه عقد اجتماع مع رئيس تحرير الإذاعة فرح شندول و أوضح له حقيقة ما حصل.

من جانبه قال فرح شندول رئيس تحرير "إذاعة تطاوين" لوحدة الرصد أنّه التقى الوالي يوم 1 مارس 2018، حيث ذكر له أنّه قد أخطأ عندما سئل الصحفية عن سبب محاورة أحد ممثلي الاعتصام متعلّلا بحالة الإرهاق التي يعاني منها بسبب الاجتماعات التي أشرف عليها، وقد أكّد شندول أنّ الوالي قدّم له اعتذاره حول هذه النقطة.

من جانب آخر، قال شندول للوحدة أنّ الوالي قد نفى تماما أنّه قدّم وعدا بالتدخل مباشرة في موجز.

• الرأي القانوني :

امتنع والي تطاوين عن الإدلاء بتصريح صحفي للصحفية لامعة بن عثمان بسبب محاورتها لشخص ويعتبر امتناع الوالي كمسؤول جهوي أوّل في الولاية تعطيلا لحقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفّاف طبقا للفصل 9 من المرسوم 115. كما يخالف تصرفه الفصل 10 من المرسوم حق الصحفي في النفاذ إلى الأخبار والمعلومات من مصادرها وحقّ الصحفي في طلب المعلومات من الجهات الرسمية التي تكون بحوزتها.

عرقة كشف حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

لا زالت تُوضع قيودا غير مشروعة على عمل الصحفيين وتعقيدات تحول أحيانا دون حصولهم على المعلومة ما يحرم المواطن من معرفة حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة الخدمات الأساسية التي تقدّم لهم ويضع عوائق أمام مسار الإصلاح المؤسساتي.



• منع مراسل صحفي من العمل في مستشفى عمومي

• المكان: القيروان

• التاريخ: 20 فيفري 2018

• المعتدى عليهم: خليفة القاسمي مراسل إذاعة "موزاييك أف أم"

• المعتدي: موظفون عموميون

• الوقائع:

منع عدد من الإطارات الطبية بمستشفى ابن الجراء بالقيروان خليفة القاسمي مراسل إذاعة "موزاييك أف أم" من العمل رغم حصوله على ترخيص من قبل مدير المؤسسة الصحية.

وأفاد القاسمي لوحدة الرصد "تنقلت إلى مستشفى ابن الجزار بالقيروان لإنجاز تحقيق عن هذه المؤسسة بعد تعدد شكايات المواطنين من الخدمات السيئة. وبعد أن أذن لي مدير المستشفى وكلف القيم العام بمرافقتي وتسهيل مهمتي، شرعت في القيام بعملية تصوير المطبخ، ثم تنقلت لقسم القلب حيث كانت هناك أشغال تهيئة ودهن فيه، رغم وجود مرضى مقيمين، لكن طبيبة وطبيب وممرض وسائق سيارة إسعاف طلبوا مني عدم التصوير، فأعلمتهما بأني متحصّل على ترخيص من المدير وأنه ليس من حقهم منعي من التصوير، مقابل حقهم في رفض أن أصورهم، لكنهم أصرّوا على منعي".

• الرأي القانوني:

تم منع خليفة القاسمي من التصوير داخل قسم القلب بمستشفى ابن الجزار بالقيروان من قبل إطار طبي رغم حيازته لرخصة في التصوير مسلّمة من مدير المؤسسة خالف فيه الاطارات الفصل 9 من المرسوم 115 حول عدم جواز وضع قيود تحول دون حرية تداول المعلومات والأخبار كما أنّ أفعالهم تشكل منعا من حرية العمل طبق الفصل 136 من المجلة الجزائية.

• منع صحفي من العمل في مركز دراسات

• المكان: تونس

• التاريخ: 21 فيفري 2018

• المعتدى عليهم: الصحفي بإذاعة "شمس أف أم" ضياء الدين الكريفي



- **المعتدي: موظفون عموميون**

- **الوقائع:**

منع إطاران يعملان بالمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية الصحفي بإذاعة "شمس أف أم" ضياء الدين الكريفي من العمل خلال تغطية نشاط تحت عنوان "إدراج تونس في القائمة السوداء للاتحاد الأوروبي" نظّمته المؤسسة.

وأفاد الكريفي لوحدة الرصد "توجّهت إلى مقرّ المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية بعد تلقّي إذاعة شمس أف أم دعوة رسمية من أجل التغطية الإعلامية، وقد قدّمت هويتي الإعلامية قبل دخولي إلى القاعة التي تعقد فيها الندوة المذكورة، وعندما كانت بصدد تصوير مداخلات للمشاركين طلب مني أحد إطارات المعهد من خلال التلوّح بيده عدم التصوير بتعلّة أنّ المداخلات ستقدّم من قبل المعهد للصحفيين إثر انتهاء الندوة ولذا فليس عليا التصوير".

وأضاف الكريفي "رفضت طلب الإطار الأوّل في عدم التصوير، وحاولت مواصلة عملي وتصوير بعض المداخلات، لكنّ إطارا آخر توجّه نحوي قائلا "أنزل آلة التصوير لقد نبهنا عليك أن لا تصور وسوف نعطيك التسجيلات بعد ذلك".

وقد حاول الكريفي خلال نقاشه مع الإطار الثاني توضيح سبب تواجده وأنّه من حقّه التغطية الإعلامية دون ضغوط تمارس عليه، لكنّ الإطار رفض ذلك وأجبره على المغادرة دون التمكن من التصوير أو التغطية.

كما ذكر الكريفي أنّ بعد مغادرته اتّصل به هاتفيا مدير المعهد ناجي جلول وقدّم له اعتذارا رسميا بخصوص الحادثة وأنّه ليس على علم بتفاصيل الحادثة، كما اعتذرت المكلفة بالإعلام رسميا من الصحفي.

من جانب آخر أفادت المكلفة بالإعلام بالمعهد نادية المزوغي لوحدة الرصد "ما أقدم عليه الإطارين بالمعهد هو تصرف شخصي وغير مسؤول باعتبار أنّ المعهد قد وجّه دعوات رسمية للمؤسّسات الإعلامية من أجل التغطية الصحفية، وقد تمّ تقديم اعتذار رسمي للصحفي ضياء الدين الكريفي إضافة لقرار المعهد في التثبت مع المعنيين بالأمر حول الأسباب التي دفعتهم لمنع الصحفي من العمل.

- **الرأي القانوني:**

تم منع ضياء الدين الكريفي من تصوير وقائع نشاط علمي داخل مؤسّسة عمومية من قبل موظّفين دون موجب وخرق العونان بذلك مقتضيات الفصل 9 من المرسوم 115 الذي يمنع فرض أيّ قيود تحول دون حرية تداول الأخبار كما أنّ الفصل 10 من المرسوم ينصّ على حقّ الصحفيين في النفاذ إلى الأخبار والمعلومات دون قيود.

- **منع صحفي من إنجاز تقرير حول إحدى المدارس الإبتدائية**

- **المكان: الكاف**



- التاريخ: 22 فيفري 2018
 - المعتدى عليهم: حسن الكريمي الصحفي بوحدة الانتاج التلفزيوني بالكاف
 - المعتدي: موظفون عموميون
 - الوقائع:
- منع مدير المدرسة الابتدائية بمنطقة "كبوش" التابعة لمعتدية الكاف الشمالية الصحفي حسن الكريمي العامل بوحدة الانتاج التلفزيوني بالكاف من إنجاز تقرير صحفي حول وضعية المدرسة.

وأفاد الكريمي لوحدة الرصد "اشتكى الإطار التربوي وعدد من الأولياء والتلاميذ من الوضع المزري بالمدرسة الابتدائية بمنطقة كبوش التابعة لمعتدية الكاف الشمالية. وبالتنسيق مع مؤسّسة التلفزة قامت الإدارة بإرسال فاكس لوزارة التربية للحصول على ترخيص للسماح بالتصوير وإنجاز العمل الصحفي المطلوب. ثمّ اتّصلت بي وزارة التربية وطلبت مني أن أقوم بعملية وأنّ تعليمات في الغرض أسديت للمندوبية الجهوية للتعليم بالكاف. وعند التحاقي بالمدرسة وقع منعي من الدخول والتصوير. فأعلمتهم بأنّ مسؤولاً من الوزارة اتّصل بي وقال أنّه بإمكانني القيام بعملية بعد إعطاء تعليمات في الغرض للمندوب الجهوي. وقد قام مدير المدرسة بالاتصال بالمندوب، فأعلمه أنّ المندوبية لم تتلقَ أيّ شيء في الغرض، وحملّ المدير المسؤولية إن سمح لي بالتصوير. حاولت الاتصال بالمسؤول في وزارة التربية، لكنّ هاتفه كان مغلقاً. ولا أخفي أنّ الإطار التربوي كان يريد أن أقوم بعملية لكشف الوضع المزري للمدرسة، لكن الأمر لم يكن بيد إدارة المدرسة".

التعليق القانوني:

تمّ منع الصحفي بوحدة الانتاج التلفزيوني بالكاف من دخول مدرسة أساسية والتصوير من داخلها، بسبب عدم حيازتها تصريحاً كتابياً من الجهات المسؤولة رغم قيام إدارة التلفزة بإجراءات طلب الترخيص، ويعدّ تصرّف وزارة التربية منعاً مقنّعاً من التصوير خالف مبدأ حرية تداول الأخبار طبق الفصل 9 من المرسوم 115، وعطلت حقّ المواطن في إعلام حرّ وشفاف. كما خالفت الفصل 10 من المرسوم 115 حول حقّ الصحفي في النفاذ إلى المعلومة.

- منع صحفي بموقع "انحياز" من العمل

المكان: تونس

التاريخ: 22 فيفري 2018

- المعتدى عليهم: غسان بن خليفة الصحفي بموقع "انحياز"
- المعتدي: أمنيون
- الوقائع:



عمد أعوان الأمن المسؤولون على تأمين المحكمة الابتدائية بمنوبة إلى منع غسان بن خليفة الصحفي بموقع "انحياز" الإلكتروني خلال تغطيته لوقف احتجاجية لأهالي الموقفين في قضية الاحتجاجات بطبربة والبطان والجديدة. وقد طالب الأعوان الصحفي بمدّهم بألة تصويره وعند رفضه عملوا على اصطحابه إلى مكتب وكيل الجمهورية الذي قام بفضّ الإشكال.

وأفاد بن خليفة لوحدة الرصد "تنقلت إلى المحكمة الابتدائية بولاية منوبة لتغطية وقفة احتجاجية أمام المحكمة لعائلات الموقوفين في الاحتجاجات الأخيرة بطبربة والبطان والجديدة والتي نظّموها احتجاجا على تواصل إيقاف أبنائهم لأكثر من شهر، وقد أخذت مشهد عام للمكان وفور تفتن أعوان الأمن لذلك طلبوا مني ترخيص التصوير" مضيفا "وعندما استظهرت ببطاقتي المهنية وأعلمتهم بأن الأمر لا يحتاج إلى ترخيص طلبوا مني مدّهم بألة تصويري فتمسكت بالرفض".

وأمام رفض الصحفي مدّهم بألة تصويره اصطحبه أعوان الأمن إلى مكتب وكيل الجمهورية الذي سعى إلى حلّ الإشكال.

• الرأي القانوني :

منع الصحفي غسان بن خليفة من التصوير في مكان عام يعدّ تصرف أعوان الأمن مخالفا لمبدأ حرية تداول الأخبار والمعلومات المنصوص عليه بالفصل 9 من المرسوم 115 ويؤدّي مثل ذلك التصرف إلى تعطيل حقّ المواطن في إعلام حرّ تعدّدي وشفاف ويتضمّن الفصل 10 حقّ الصحفي في النفاذ إلى المعلومات والأخبار بحريّة ولا يمنع المرسوم 115 تصوير الظروف المحيطة بالمحاكمات إلاّ في جرائم القتل والجرائم الأخلاقية.

• منع فريق عمل "شمس أف أم" من العمل والتهديد بإيقافهم

• المكان: تونس

• التاريخ: 23 فيفري 2018

• المعتدى عليهم: فريق عمل إذاعة "شمس أف أم"

• المعتدي: أمنيون

• الوقائع:

تعرّض الفريق الصحفي لإذاعة "شمس أف أم" للمنع من العمل

والتهديد بالإيقاف من قبل أعوان الأمن بالزّي الرسمي وذلك أمام مقرّ القطب القضائي المالي بشارع محمد الخامس بالعاصمة عندما كانوا بصدد تصوير بعض مقاطع الفيديو والصور لحظة دخول رجل الأعمال الموقوف شفيق الجراية لمقرّ القطب.

وقال المصورّ الصحفي بالإذاعة سيف الطرابلسي لوحدة الرصد "طلب أعوان الأمن بالزّي الرسمي المكلفين بحراسة المقرّ هويتنا الصحفية، ورغم اطلاعهم عليها تعمدّ الأعوان منعي صحبة زميلي من التصوير".



وأضاف الطرابلسي " طلب الأعوان مني الالتحاق بمكتب النيابة العمومية بالقطب، حيث أعلمونا أن مقرّ القطب هو مؤسسة حسّاسة ومن المستحسن عدم التصوير لحظة دخول وخروج الجراية من القطب".

من جانبه أضاف المصور الصحفي وسام الجلاصي لوحدة الرصد "عندما كنا أمام مقرّ القطب تحوّلت نحونا 3 سيارات ودرّاجتين أمنيتين ليتعمّد الأعوان تهديدنا إمّا بالمغادرة الفورية لشارع محمد الخامس أو إيقافنا".

كما قال مدير تحرير إذاعة "شمس أف أم" المنجي الخضراوي لوحدة الرصد أنه تلقّى اتّصالا هاتفيا من قبل رئيس منطقة الأمن بباب بحر وطلب منه مغادرة الفريق الصحفي لشارع محمد الخامس بشكل فوري أو سيتمّ إيقافهم، مضيفا أنه وحفاظا على سلامة الفريق الصحفي اتّصل بدوره بهما وطلبا منهما المغادرة.

• الرأي القانوني :

لا يوجد نصّ قانوني يمنع فريقا صحفيا من تصوير دخول متّهم إلى مقرّ المحكمة صحبة أعوان الأمن لأنّ التصوير يتمّ في مكان عام. وقد خالفت وزارة الداخلية الفصل 9 من المرسوم 115 الذي ينصّ على حرّية تداول الأخبار والمعلومات، كما خالفت الفصل 10 حول حقّ الصحفي في النفاذ إلى المعلومات والأخبار. وعطلت الوزارة حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفاف ويعاقب الفصل 14 من المرسوم كلّ من هدّد صحفيا.

• منع صحفية من العمل بمندوبية التربية بولاية زغوان

• المكان: زغوان

• التاريخ: 26 فيفري 2018

• المعتدى عليهم: حنان العباسي الصحفية بـ"إذاعة المنستير"

• المعتدي: موظفون عموميون

• الوقائع:

منعت مراسلة "إذاعة المنستير" حنان العباسي من تغطية الوقفة

الاحتجاجية للأستاذة النوّاب بمقرّ المندوبية الجهوية للتربية بولاية زغوان بسبب تمسّك المندوب الجهوي للتربية بضرورة الحصول على ترخيص مسبق من أجل التغطية الصحفية.

وقالت الصحفية حنان العباسي لوحدة الرصد " توجّهت في حدود العاشرة ونصف صباحا من اجل تغطية الوقفة الاحتجاجية للأستاذة النوّاب في بهو المندوبية الجهوية للتربية وعندما كنت بصدد الحصول على تصريحات صحفية توجّه نحوي أحد الموظّفين بالمندوبية بالقول " لا يمكنك التسجيل دون ترخيص، والمندوب الجهوي طلب مني إخراجك من المقرّ" ثمّ تعمّد نفس الموظّف دفع يدي الحاملة لألة تسجيل صوتي عليها شعار الإذاعة " مانعا إيّاي من إتمام عملي الصحفي.



من جانبها اتّصلت وحدة الرصد بالسيد رضا الطويهري المندوب الجهوي للتربية بولاية زغوان وأكّد أنّه طلب من أحد الموظّفين حصول الصحفية المعنية بترخيص مسبق حتّى يتمّ السماح لها بالتغطية الصحفية، متعلّلاً بأنّ الوقفة الاحتجاجية داخل مقرّ المندوبية وهو ما يستوجب ترخيصاً من قبله. في المقابل نفى المندوب الجهوي عمله بتعمّد الموظّف دفع يد الصحفية وسيقوم بالتتبّث من الحادثة.

• الرأي القانوني :

منعت الصحفية حنان عباسي من تغطية وقفة احتجاجية داخل بهو مندوبية التربية بزغوان وكان بالإمكان تمكين الصحفية من الترخيص للعمل داخل المقر حينها وتسهيل عملها، وقد خالف تصرّف مندوب التربية مبدأ حرية تداول الأخبار التي ينصّ عليه الفصل 9 من المرسوم 115 وحقّ المواطن في الإعلام الحرّ. كما أنّ التصرف المذكور يشكّل تعطيلاً للصحفي من النفاذ إلى الأخبار والمعلومات طبق الفصل 10 من المرسوم.

تزايد المخاطر على الصحفيين

سجّلنا خلال هذا الشهر تواصل الاعتداءات الجسدية الخطيرة على الصحفيين من قبل أمنيين ومواطنين، إضافة إلى اعتداءات لفظية مارسها أمنيون وسياسيون يعكس أغلبها عدم الوعي بأهمية دور الصحفي في نقل المعلومات.

• اعتداء أمني على مصور صحفي بقناة "التاسعة"

• المكان: تونس

• التاريخ: 12 فيفري 2018

• المعتدى عليهم: منعم الورتاني الصحفي بقناة "التاسعة"

• المعتدي: أمنيون

• الوقائع:

تعمّد عون أمن بالزّي الرسمي مضايقة منعم الورتاني المصوّر الصحفي بقناة "التاسعة" الخاصة أمام الباب الرئيسي لمجلس نواب الشعب بباردو وعمد العون إلى الاعتداء عليه لفظيا وقام بمحاولة منعه من الدخول.

وأفاد منعم الورتاني لوحدة الرصد "توجّهت إلى مقرّ مجلس النواب وعندما حاولت تجاوز الباب الرئيسي طلب منّي عون أمن بالزّي الرسمي بطاقتي الصحفية، فأعلمته أنّي فقدتها منذ فترة ولكن بطاقة تعريفني الوطنية مكتوب عليها صفتي الصحفية (مصوّر صحفي)، وعندما حاولت تفسير الأمر للعون بأنّي أضاعت بطاقتي الصحفية وبإمكان العون التثبّت من تسجيل اسمي في قائمة الصحفيين والمصوّرين المعتمدة لدى البرلمان رفض ذلك وتعمّد الاعتداء عليا لفظيا من خلال التفوّه بكلمات نابية ثمّ هدّدني بالاعتداء علي بالضرب".

وأضاف الورتاني "تفاجأت برّد فعل العون والذي يبدو أنّه جديد لدى البرلمان باعتبار أنّ كلّ أعوان الأمن يعلمون هويتي لأنني معتمد باسم القناة منذ سنة 2012، وخلال خلافي مع العون التحق عدد آخر من الأمنيين بحضور المسؤول عنهم وقاموا بالاعتذار مني".

في ذات السياق أكّدت الصحفية بإذاعة موزاييك السيدة الهمامي ما تعرّض له المصور الصحفي منعم الورتاني حيث أنّ عون الأمن كان في حالة تشنّج، وحاولت بدورها عندما التحقت بالباب الرئيسي تفسير أنّه بإمكان العون التثبّت من الهوية الصحفية من خلال القائمة الاسمية المعتمدة لدى البرلمان لكنّه رفض وتعمّد الاعتداء لفظيا ضدّ المصور الصحفي.

• التعليق القانوني:



تعرّض منعم الورتاني إلى اعتداء مجاني من قبل عون أمن رغم أنّه كان بالإمكان التنبّئ من اسمه في قائمة الصحفيين المعتمدين وخالف الأمن في ذلك الفصل 14 من المرسوم 115 الذي يعاقب كلّ من أهان صحفياً أو تعدّى عليه بالقول بنفس العقاب المسلّط على المعتدي على شبه موظّف عمومي.

- اعتداء أمني على صحفي بولاية صفاقس

- المكان: صفاقس

- التاريخ: 14 فيفري 2018

- المعتدى عليهم: إلياس بن صالح

- المعتدي: أمنيون

- الوقائع:

اعتدى ستة أعوان أمن بالزّي الرسمي بالعنف المادي واللفظي على الصحفي براديو "الديوان أف أم" إلياس بن صالح خلال تغطيته لأعمال العنف التي مارسها الأمن على مشجّعي جمعيتي ساقية الزيت ونادي طبلبة خلال مقابلة كرة اليد بالقاعة المغطاة بساقية الزيت من ولاية صفاقس.

وقال بن صالح لوحدة الرصد " حدث تشنّج خلال المقابلة بين مسؤولي الجمعيتين والحكم الرئيسي للمقابلة تدخل على إثره أعوان الأمن لإخراج الحكّام واستعملوا العنف الشديد ضدّ الجمهور المتواجد بالمكان. وفور تفتّن أحد أعوان الأمن لتصويري لذلك الاعتداء توجّه نحوي وعمد إلى افتكاك هاتفي رغم استظهار بي بطاقة صحفي رياضي وسحبني من قميصي وقام بسبّي وشتمي. وبعد هدوء الوضع طلبت من العون إعادة الهاتف فطوّقني ستة أعوان وعمدوا إلى سبّي وشتمي، وأجبرني أحدهم على مدّه بكلمة عبور هاتفي تحت التهديد وقام بفسخ المحتوى الإعلامي الذي قمت بتصويره، واستهزأ بعدم قدرتي على منعه من الاعتداء الذي مارسه عليّ. وبعد ذلك عمد الأعوان إلى الاعتداء عليّ بالعنف عند محاولتي العودة للتصوير مع اللاعبين الذين أصيب أحدهم أثناء التدخل الأمني العنيف وتجراً أحدهم على القيام بحركة لا أخلاقية تجاهي".

وبعد إصدار نقابة الصحفيين بيانا استنكرت من خلاله الاعتداء شنتّ النقابة الجهوية لقوات الأمن الوطني بصفاقس حملة استهدفت نقابة الصحفيين والنقيب، وهدّدت بالقيام بتحريك احتجاجي أمام مقر إذاعة الديوان.

- الرأي القانوني :

تعرّض الصحفي إلياس بن صالح إلى اعتداءات همجية ومشيئة من قبل أعوان الأمن بسبب عمله الصحفي ويعاقب الفصل 14 من المرسوم 115 كل من اعتدى على صحفي سواء كان الاعتداء بدنيا أو معنويا كما أنّ احتجاز هاتفه الجوال وفسخ محتوياته يعدّ منعا من العمل يجرّمه الفصل 136 من المجلة الجزائية وفرضا لقيود على حرية تداول الأخبار مخالفا للفصل 9 من المرسوم 115.



- اعتداء لفظي ضد يوسف الوسلاتي
- المكان: تونس
- التاريخ: 27 فيفري 2018
- المعتدى عليهم: يوسف الوسلاتي الصحفي بإذاعة "شمس أف أم"
- المعتدي: سياسيون
- الوقائع:

قام وزير أملاك الدولة الأسبق سليم بن حميدان بالتهجّم على يوسف الوسلاتي الصحفي بإذاعة "الشمس أف أم" والاعتداء عليه بعبارات نابية وأخرى فيها حطّ للكرامة والذات الانسانية .

وأفاد الوسلاتي لوحدّة الرصد أنه "لا أجد بما أعلّق على هذا المستوى الرديء. ورغم ذلك فلن أقاضي هذا الوزير الأسبق".

وقد تحصّلت وحدة الرصد على نسخة من المقال المنشور في موقع سليم حميدان الخاص والذي تضمّن مسا من الكرامة الإنسانية وسبّ وشتّم ليوسف الوسلاتي.

• الرأي القانوني :

تعتبر تدوينة الوزير الأسبق لأملاك الدولة في حقّ الصحفي يوسف الوسلاتي مسيئة لهذا الأخير و مهينة للعمل الصحفي عموما وينصّ المرسوم 115 على أنّه لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات التي ينشرها سببا للمساس بكرامته ويتضمّن الفصل 14 من المرسوم عقاب كلّ من أهان صحفيا أو تعدّى عليه بالقول أو بغيره من وسائل التعبير. مع الإشارة أنّ الحمار هو حيوان ممتاز وليس عديم الفهم ولا عديم الشرف كما ذكر الوزير الأسبق، ونشير مثلا أنّ الحمار هو شعار الحزب الديمقراطي الأمريكي وتوفيق الحكيم كتابه اسمه "حمار الحكيم" ويذكر أنّ عديد الأدباء والمؤلفين كتبوا عن الحمير ومجّدوا الحمار بما يخالف الرأي الشائع حول غباء هذا الحيوان ونشير أنّ جمعيات الدفاع عن الحيوانات يمكن أن تقاضي الوزير الأسبق نظرا لإساءته لتلك المخلوقات الرائعة.

• اعتداء عنيف على فريق القناة "الوطنية الأولى"

- المكان: تونس
- التاريخ: 28 فيفري 2018
- المعتدى عليهم: فريق عمل القناة "الوطنية الأولى"
- المعتدي: مواطنون



عمدت مجموعة متكوّنة من خمسة أفراد معروفون بتجارتهم في بيع السيّارات بمنطقة العوينة إلى مطاردة سيّارة الطاقم الصحفي للقناة الوطنية الأولى على مستوى الطريق الوطنية الرابطة بين تونس والمرسى عندما كانوا بصدد إعداد تقرير تلفزيوني حول غلاء السيّارات الشعبية في تونس.

كما عمد نفس الأشخاص كانوا على متن 3سيارات إلى الاعتداء بالعنف المادي على كلّ من المصوّر الصحفي أنور المغزاوي والصحفي أيمن الرابعي ومحاولة افتكاك آلة الكاميرا وتهشيمها، ولم يتمّ إنقاذ الفريق الصحفي من الاعتداء العنيف إلاّ بتدخّل مرافقهم السائق محمّد نجيب العبيدي.

وأفاد العبيدي لوحة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنّه "قامت سيّارة فيها 3 أشخاص بملاحقتنا على الطريق الوطنية الرابطة بين تونس والمرسة وقامت بقطع الطريق علينا ما كان أن يؤدّي إلى حادث مرور، ثمّ لحقتها سيّارتين أخرتين".

ويصف المصوّر الصحفي أنور المغزاوي ما حدث " قام أحد الأشخاص بفتح باب السيّارة ومسكي من رقبتني والاعتداء عليّ بالعنف وافتكاك آلة الكاميرا منّي وإخراجي بالعنف من السيّارة ومواصلة الاعتداء عليّ عند تدخّل الصحفي أيمن الرابعي للدفاع عنّي عمد نفس الأشخاص إلى الاعتداء ضدّنا ولم يتمّ فظّ الإشكال إلاّ بتدخّل أعوان شرطة المرور التي استنجد بها السائق محمد نجيب العبيدي".

وبعد فظّ الإشكال تنقّل الفريق الصحفي إلى مركز الشرطة بالعوينة حيث تمّ الاستماع إليهم بحضور محامي وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية منذر الشارني، كما تنقّل الأشخاص الذين قاموا بالاعتداء على الفريق الصحفي إلى مركز الشرطة للاستماع إليهم وإجراء مكافحة.

• الرأي القانوني :

تعرّض طاقم عمل القناة "الوطنية الأولى" إلى مطاردة خطيرة كان يمكن أن تؤدّي بحياتهما، كما تعرّض الصحفي والمصوّر إلى الاعتداء بالعنف البدني والمعنوي، ومحاولة افتكاك آلة التصوير التلفزيوني ويخالف تصرّف المعتدين الفصل 14 من المرسوم 115 حول الاعتداءات البدنية والمعنية على الصحفيين أثناء أداء عملهم وكما أنّ محاولة افتكاك الكاميرا يرقى إلى محاولة السرقة بالنشل طبق الفصل 258 من المجلة الجزائية تصنف أفعال المعتدين كجرائم تلبس بها موجبة للإيقاف.

عودة تدخل إدارات المؤسسات الإعلامية في المحتوى

إن الفصل بين الإدارة والتحرير صمّم أمان لعدم تغليب المصالح السياسية والاقتصادية للمؤسسات وإنصافاً لحقّ المواطن في الحصول على المعلومة وتغذية الطابع المهني وتدعيم احترافية المحتوى الصحفي لذلك فإنّ صنصرة إدارات المؤسسات الإعلامية لمحتويات إعلامية تبثّها يعتبر مساساً صارخاً بحقّ المواطن في الحصول على المعلومة.



- صنصرة في قناة "الحوار التونسي"
- المكان: تونس
- التاريخ: 21 فيفري 2018
- المعتدى عليهم: الياس الغربي الصحفي بقناة "الحوار التونسي"
- المعتدي: إدارة مؤسسة إعلامية
- الوقائع:

تعرّضت مداخلة النائب بمجلس نواب الشعب منذر بالحاج علي خلال حصة "كلام الناس" بقناة "الحوار التونسي" للصنصرة وحذف قرابة ثلاثين دقيقة بسبب المعلومات التي قدّمها والمتعلّقة بما تكبّته ميزانية الدولة من أعباء استقادات منها حركة النهضة.

وقال النائب منذر بالحاج علي لوحدة الرصد أنّه شارك في الحصة المذكورة كضيف سياسي بعد عديد الدعوات الموجهة له من قبل مقدم الحصة إلياس الغربي، وقد تمّ تصوير الحصة قبل موعد بثّها، وبعد الانتهاء من التصوير في حدود الساعة السابعة ليلاً لم يعلمه مقدّم الحصة أو فريق الإعداد بحذف أيّ جزء من حضوره، لكنّه تفاجأ عند بثّ الحصة حوالي التاسعة ونصف ليلاً بحذف قرابة الثلاثون دقيقة من إدلائه بمعلومات وأرقام حول ما تكبّته ميزانية الدولة من أعباء مالية استقادات منها حركة النهضة.

وأضاف بالحاج للوحدة أنّه حاول الاتّصال عديد المرّات بمقدّم الحصة إلياس الغربي ومحلّي البرنامج من أجل معرفة أسباب الصنصرة، لكن دون أن يتلقّى إجابة من أيّ طرف.

وحاولت وحدة الرصد الاتّصال بمقدّم الحصة إلياس الغربي من أجل معرفة ردّه حول الحادث، لكن دون إجابة. وأعلن الياس الغربي استقالته بعد صدور بيان نقابة الصحفيين على خلفية الصنصرة التي تعرض لها برنامج "كلام الناس" الذي يقوم بتقديمه معلنا أنّ التدخل وصل الخطوط الحمراء.

• **الرأي القانوني :**

تعتبر صنصرة فقرات من تدخل نائب برلمان انتهاكا لحقه في التعبير المنصوص عليه في الدستور التونسي وفي الفصل الأول من المرسوم 115 مع العلم أن عملية الحذف لم تتم بالتشاور معه وهو ما من شأنه أن يمس من محتوى تدخله خلال الحصة المذكورة وخالفت قناة "الحوار التونسي" بذلك الفصل 9 من المرسوم 115 حول حرية تداول المعلومات والأخبار وعدم تعطيل حق المواطن في الحصول على المعلومة في اعلام حر وتعددي.

التوصيات

إنّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بعد ما سجّلته من اعتداءات خطيرة على حرية الصحافة وحرية التعبير خلال شهر فيفري 2018 فإنها توصي :

- رئاسة الحكومة بإيقاف العمل بالمناشير الداخلية للإدارات العمومية المعرّقة للحق في الحصول على المعلومة.
- رئاسة الحكومة بمتابعة ملفات الموظفين العموميين الذين انخرطوا في الاعتداءات المباشرة على الصحفيين.
- النيابة العمومية بتسريع إجراءات التتبع في الاعتداءات الجسدية الخطيرة التي طالت كلّ من إلياس بن صالح من راديو "الديوان أف أم"، وفريق عمل القناة الوطنية الأولى أيمن الرباعي وأنور المغراوي ومحمد نجيب العبيدي
- وزارة الداخلية بتفعيل مشروع مدونة حول التعاطي الأمني مع الصحفيين.
- وزارة الداخلية بنشر نتائج التحقيق المرتبطة بالاعتداءات على الصحفيين ومدّ النقابة بنسخة منها
- قناة "الحوار التونسي" بتوضيح موقفها من حالة الصنصرة التي حصلت في "برنامج كلام الناس" والقيام بكل الإجراءات التي يستدعيها الأمر في مثل هذه الاعتداءات.
- السياسيين والمواطنين باحترام طبيعة عمل الصحفيين وعدم التدخّل في عملهم وإخضاعهم للمقايضة.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفذ بالشراكة مع :

**- المفوضية السامية لحقوق الانسان
- اليونسكو**